

المواطن ان القدس اصبحت موحدة ولا يجوز اعادة تقسيمها مرة ثانية، بينما تدعو بقية القوى الاخرى الى ضرورة الانسحاب منها، وجعلها عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية.

وفي ضوء هذه المواقف والاتجاهات، تحدت الوان الخارطة السياسية الاسرائيلية في الانتخابات الاخيرة، التي أُجريت في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، بحيث جاءت هذه الخارطة لتعكس المفاهيم السائدة في المجتمع الاسرائيلي، اكثر من عكسها لأي موضوع آخر، ذلك لأن هذا الموضوع يشكل عنصراً حيوياً في المقاربات الاستراتيجية، كما اسلفنا. وهو، بهذه الصفة، يستقطب اكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع الاسرائيلي، بحيث اصبح نقطة الجدل الرئيسية في الاوساط السياسية والمدنية.

ومن الصعب التحدث عن ثبات تلاوين الخارطة السياسية الاسرائيلية، التي تعكس، كما ذكرنا، قوة هذا التيار، أو ذلك، في مرحلة زمنية معينة؛ ذلك لأن الآراء والمفاهيم قابلة للتغيير، أما بسبب صدمات ايجابية، كت تحقيق انجازات عسكرية معينة، بحيث يتضاءل ازاء ذلك الخطر الذي يتهدد الكيان الاسرائيلي، وهو الباعث الرئيس لدى قطاعات واسعة من عناصر هذا الكيان، كما حصل في اعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بحيث اصبح التطرف سيد الموقف، وكانت نتيجة ذلك ان علت اصوات اصحاب الاتجاه القومي - الديني، بعد ان كان هذا الصوت خافتاً في المرحلة السابقة لاشتعال الحرب؛ او بسبب صدمات سلبية، بحيث تخلق هذه الصدمات تحولات فكرية تؤدي الى انتقالات من هذا الاطار السياسي الى ذلك؛ بالاضافة الى ظهور تيارات سياسية جديدة تتبنى افكاراً تتلاءم مع المستجدات، كما حصل بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣.

واضافة الى ذلك، فهناك عامل آخر يضاف الى مجموع العوامل السابقة، والتي تؤدي الى عدم الثبات في تلاوين الخارطة السياسية. هذا العامل يتلخص في الاضافات الهامة من الشبيبة التي تصبح قادرة على تسجيل اسمائها في قوائم الانتخابات الاسرائيلية بعد تجاوزها السن القانونية. فبعد كل أربع سنوات، وهي ولاية الكنيست، يجرى تسجيل اسماء جديدة تدخل المعترك السياسي لأول مرة؛ وقد تأتي اغلبيية هذه الاسماء من الاوساط الدينية، أو من بين صفوف المقاربات القومية، أو من احزاب الوسط، فترجح هذه الكفة، أو تلك، في ميدان الصراع نحو كيفية رسم الحدود المستقبلية للدولة اليهودية.

والخلاصة، اننا اذا وضعنا القوى والتيارات السياسية الاسرائيلية كافة على محور افقي، واتجهنا من اليسار الى اليمين، فاننا نجد على يسار المحور تقف الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) والقائمة التقدمية وحركة حقوق المواطن (راتس) بالاضافة الى العديد من الشخصيات غير الرسمية، وهي تدعو الى العودة الى حدود ما قبل الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ والى يمين هؤلاء يقف حزب العمال الموحد (مبام) الذي يدعو الى تعديلات طفيفة في الحدود على هذه النحو، أو ذلك؛ والى اليسار، نجد حزب العمل بأرائه المتعددة، بدءاً بالتعديلات الطفيفة هنا، أو هناك، مروراً بالحلول الاقليمية الوسط، أو ضم هضبة الجولان باجزائها كلها، أو مع تنازلات من هذا النوع، أو ذلك؛ ومع حزب العمل تقف حركة شينوى وحركة «السلام الآن» التي تتماثل آرائها ومبادئها مع آراء ومبادئ حزب العمل، خصوصاً لجهة الدعوة الى حدود آمنة ومعترف بها. وتوجد، بعد ذلك، الاحزاب الدينية الصهيونية والليكود المؤيدة لتكامل «ارض - اسرائيل»، مع صيغ متنوعة من الحكم الذاتي لاجزاء من الاراضي المحتلة. ونجد في هتحياء الاتجاه القائل بضم الاراضي المحتلة، بالاضافة الى